Al-Mawaddah: Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam
Volume 1 Nomor 1 Juni 2025
Email Jurnal : al.mawaddah.ejournal@gmail.com
Website Jurnal : https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/al-mawaddah/

التفريق القضائي في مسألة عدم الوفاء بالنفقة الباطنية بسبب عيب في الجهاز التناسلي للزوج

(تحليل لقرار المحكمة الدينية بسينغيتي رقم *Pdt.G/2012/PA.Sgt/259*)

Abdul Rahman Ramadhan
Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
abdulrahmanramadhan95@gmail.com

ABSTRACT

This research aims to analyze the practice of judicial divorce in a case where the wife filed for divorce due to the husband's inability to provide emotional support as a result of a defect in his reproductive system, as well as the application of Indonesian positive law and Islamic law in the issued ruling. This study focuses on how the husband's sexual incapacity became a legitimate ground for divorce according to the applicable laws by analyzing the ruling from the Sengeti Religious Court, Number 259/Pdt.G/2012/PA.Sgt. The research employs a qualitative approach with a case study design, where the ruling data from the religious court serves as the primary source. The results of the study show that, although the claim of a reproductive defect was not supported by sufficient medical evidence, the court approved the judicial divorce based on other evidence, such as witness testimonies. From an Islamic law perspective, this ruling reflects the application of the maqāṣid al-sharī'ah principle in protecting life, lineage, and property, despite not explicitly referencing the maqāṣid in the legal considerations. This research contributes to the development of legal understanding regarding emotional support as a basis for divorce within the context of Islamic family law and Indonesian positive law.

Keywords: *judicial divorce, emotional support, reproductive system defect, Indonesian law, maqāṣid al-sharī'ah*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل ممارسة التفريق القضائي في قضية التفريق التي تقدمت بها الزوجة بسبب عجز الزوج عن تلبية النفقة الباطنية نتيجة ل عيب في الجهاز التناسلي، وكذلك تطبيق القانون الوضعي في إندونيسيا والشريعة الإسلامية في الحكم الصادر. يركز هذا البحث على كيفية أن العجز الجنسي للزوج أصبح سببًا مشروعًا للطلاق وفقًا للقوانين المعمول بها من خلال تحليل الحكم الصادر من المحكمة الدينية بسنغتي رقم ٢٥٩/ب دت.ج/٢٠١٢ .PA.Sgt/يستخدم هذا البحث المنهج النوعي بتصميم دراسة حالة، حيث تمثل بيانات الحكم الصادر من المحكمة الدينية المصدر الرئيسي. أظهرت نتائج البحث أنه رغم أن الادعاء بوجود عيب في الجهاز التناسلي لم تدعمه أدلة طبية كافية، إلا أن المحكمة وافقت على التفريق

القضائي بناءً على أدلة أخرى مثل شهادة الشهود. من منظور الشريعة الإسلامية، يعكس هذا الحكم تطبيق مبدأ مقاصد الشريعة في حماية النفس والنسل والمال، على الرغم من عدم الإشارة المباشرة إلى المقاصد في حيثيات الحكم. يسهم هذا البحث في تطوير الفهم القانوني بشأن النفقة الباطنية كأساس للطلاق في سياق قانون الأسرة الإسلامي والقانون الوضعي في إندونيسيا.

الكلمات الرئيسية: التفريق القضائي، النفقة الباطنية ، عيب في الجهاز التناسلي ، القانون الإندونيسي، مقاصد الشريعة

أ- المقدمة

تُعد مسألة الوفاء بالنفقة الباطنية داخل الأسرة من القضايا الجوهرية التي تؤثر على انسجام العلاقة بين الزوجين. الوفاء بالنفقة الباطنية، لا سيما ما يتعلق بالإشباع الجنسي، له تأثير كبير على الرفاهية العاطفية داخل الأسرة، حيث تلعب الزوجة دورًا فاعلًا في تلبية هذه الحاجة.[٥٦] وتشمل النفقة الباطنية مشاعر المودة، والانسجام، وتلبية الحاجات الجنسية، وتُعد من الركائز الأساسية في بناء أسرة مستقرة.[٥٧] ومع ذلك، وفي بعض الحالات كما بينت دراسة أنيسا، فإن العجز عن الوفاء بتلك الاحتياجات قد يؤدي إلى تصدع العلاقة الزوجية، ما يدفع الزوجة إلى رفع دعوى التفريق.[٥٨]

لقد أصبحت النفقة الباطنية إحدى القضايا المحورية في استقرار الحياة الزوجية، خاصةً فيما يتعلق بالحاجة الجنسية التي تُعد جزءًا لا يتجزأ من العلاقة بين الزوجين. ومنذ القدم، تُفهم النفقة الباطنية على أنها حاجة غير مادية، تشمل التواصل الجيد، والمودة، والاهتمام، والإشباع الجنسي بالطبع.[٥٩] وقد بينت بعض الدراسات أن عجز الزوج عن الوفاء بهذه الحاجة يُعد من الأسباب الرئيسة لتفكك الأسرة، بل وقد ينتهي الأمر إلى التفريق.[٦٠] وتشير نتائج الأبحاث إلى أن عدم رضا الزوجة من الناحية الجنسية قد يُفاقم التوتر داخل العلاقة ويزيد من احتمالية وقوع التفريق.[٦١]

---

[56] Rizqa Hannur Annissa, "Pemenuhan Hak Nafkah Lahir Dan Batin Dalam Keluarga Punk Perspektif Mubadalah (Studi Kasus Di Kota Salatiga)" (Universitas Islam Negeri Salatiga, 2024).
[57] Harjan Syuhada Sungarso, *Fikih Madrasah Aliyah Kelas XI* (Bumi Aksara, 2021).
[58] Annissa, "Pemenuhan Hak Nafkah Lahir Dan Batin Dalam Keluarga Punk Perspektif Mubadalah (Studi Kasus Di Kota Salatiga)."
[59] Atik Rosyidah, "Upaya Pemenuhan Nafkah Batin Para Suami Tenaga Kerja Wanita (TKW) Dan Implikasinya Terhadap Kesakinahan Keluarga: Studi Kasus Desa Padas, Kecamatan Dagangan, Kabupaten Madiun" (Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2006).
[60] Mufid Arsyad and A Kumedi Ja'far, "Penyebab Kasus Cerai Gugat," *AL-SULTHANIYAH* 14, no. 2 (2025): 211–222; Irkham Khasani, "Tinjauan Hukum Keluarga Islam Mengenai Sadomasokisme Dalam Hubungan Suami Isteri" (2013).
[61] Nabilah Falah, "Pemenuhan Hak Dan Kewajiban Suami Istri Pada Pasangan Long Distance Marriage," *AL-ASHLAH: Jurnal Hukum Keluarga dan Hukum Islam* 1, no. 2 (2022): 124–141.

ومن منظور الشريعة الإسلامية، تُعد النفقة الباطنية من الواجبات الملقاة على عاتق الزوج لتحقيق الاستقرار الأسري.[٦٢] ومع ذلك، فإن بعض العوامل الجسدية، كالعجز الجنسي أو وجود خلل في الأعضاء التناسلية، قد تحول دون الوفاء بهذا الواجب، مما يؤدي إلى نشوء حالة من عدم الرضا والنزاع داخل العلاقة الزوجية.[٦٣] وترتكز هذا البحث على تحليل حالة دعوى طلاق تقدمت بها زوجة بحجة عجز زوجها عن تلبية النفقة الباطنية نتيجة لخلل في جهازه التناسلي، وذلك من خلال قراءة قانونية مزدوجة تشمل القانون الوضعي والشريعة الإسلامية.

تُعَدُّ المحكمة الدينية كما نُصَّ عليها في القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن التعديل الثاني للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ حول المحاكم الدينية، من بين الهيئات القضائية التابعة للمحكمة العليا التي تمارس السلطة القضائية في إندونيسيا. ومن بين اختصاصات هذه المحكمة الدينية النظر في قضايا الزواج للمسلمين. وفي هذا البحث، يُسلِّط الباحث الضوء على اختصاص المحكمة الدينية من خلال دور القاضي في فسخ عقد الزواج لأحد الطرفين إذا تقدم أحد الزوجين بطلب التفريق بحجة وجود عيب في الطرف الآخر. وهذا العيب الجسدي (الإعاقة البدنية) يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة الطرف على أداء الواجب الزوجي (الجماع) من عدمه.[٦٤]

وفي التراث الفقهي، خصوصًا في باب التفريق، كثيرًا ما يُذكر مصطلح التفريق كإجراءٍ يتخذه القاضي بفسخ عقد الزواج. ويُظهِر هذا النقاش أن المؤسسة القضائية تمتلك صلاحية معترف بها شرعًا في فسخ الزواج إذا لم يعد فيه مصلحة للطرفين .وهذا بدوره يدحض التصور السائد بأن الزوج وحده في الشريعة الإسلامية هو من يملك حق إنهاء العلاقة الزوجية.[٦٥] وقد تجلى هذا الأمر في قرار المحكمة الدينية بسِنْغِتِي رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt*، حيث استجاب القاضي لدعوى التفريق التي تقدمت بها الزوجة، وذلك بسبب عدم تحقق النفقة الباطنيةالناتجة عن خلل في الأعضاء التناسلية للزوج.

[62] Khasani, "Tinjauan Hukum Keluarga Islam Mengenai Sadomasokisme Dalam Hubungan Suami Isteri."
[63] Okta Pratama Andika, "Disfungsi Seksual Dan Dampaknya Dalam Keharmonisan Rumah Tangga (Studi Putusan Pengadilan Agama Gedong Tataan Nomor: 265/Pdt. G/2020/PA. Gdt)" (UIN RADEN INTAN LAMPUNG, 2023).
[64] Mu'tashim Billah, "Fikih Difabel: Analisis Hukum Menceraikan Pasangan Yang Menjadi Difabel," *INKLUSI* 11, no. 1 (February 29, 2024): 23–44.
[65] A Zamakhsyari Baharuddin and Rifqi Qowiyul Iman, "At-Tafrîq Al-Qadhâ'i And The Religious Courts' Authority In Deciding A Divorce," *Syariah: Jurnal Hukum dan Pemikiran* 20, no. 1 (2020): 1–12.

تشير مختلف الدراسات المتعلقة بظاهرة دعاوى التفريق التي ترفعها الزوجات إلى أن قرار التفريق غالبًا ما يُستند إلى مزيج من العوامل الداخلية والخارجية. فقد خلص جاينودين وآخرون (٢٠٢٤) إلى أن خيانة الزوج، والضغوط الاقتصادية، والعنف الأسري تُعد الأسباب الرئيسة التي تدفع الزوجة إلى رفع دعوى التفريق، حيث تزداد جرأة المرأة على المطالبة بالتفريق عندما تتعرض للعنف.[٦٦] وقد دعّمت نتائج هذا البحث ما توصلت إليه نورجنّة (٢٠٢٥)، التي سلّطت الضوء على المشكلات الاقتصادية، وعدم الرضا الجنسي، والخيانة الزوجية، وتدخل الوالدين بوصفها عوامل أساسية في رفع دعاوى التفريق في منطقة لمبه ميلينتانغ.[٦٧] من جانبه، شدد أرشاد وجعفر (٢٠٢٥) على أن العوامل الاقتصادية والنفسية، مثل الإهمال الاجتماعي وعدم التوافق العاطفي، تساهم بشكل كبير في قرار التفريق.[٦٨] أما في حالات الزواج في السنّ المبكّر، فقد كشف كل من لاتساقية (٢٠٢٥) وهيراواتي (٢٠٢٥) عن أن عدم النضج العاطفي وإهمال الشريك يؤديان إلى العنف الأسري وزيادة قرارات التفريق، مما ينعكس سلبًا على الرفاه النفسي للزوجة والأبناء[69] وفي سياق العاملات المهاجرات، أكد إيروان مودا (٢٠٢٥) أن التفريق يكون مشروعًا وفقًا للمادة ١١٦ من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية إذا وقع إهمال من الزوج لمدة تزيد عن سنتين دون إخطار مسبق، مع الأخذ بعين الاعتبار معاناة الزوجة البدنية والنفسية.[٧٠]

من الناحية القانونية، تشير بعض الدراسات إلى أن دعاوى التفريق المرفوعة من قبل الزوجة تستند إلى أسس قانونية راسخة ضمن التشريعات الإندونيسية، بما في ذلك ضمن جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية. فقد تناول إيروان (٢٠٢٥) القضية رقم *1145/Pdt.G/2010/PA.JS* وخلص إلى أن المادة ٤١ بند (ج) من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤، وكذلك المادة ١٤٩ من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية، تُعدان الأساس في منح النفقة بعد التفريق في دعاوى التفريق المرفوعة من الزوجة، رغم أن التركيز الأساسي لهاتين المادتين ينصب على التفريق الناتج عن طلاق صريح (تطليق من قبل

[66] Jainuddin Jainuddin, Andi Alauddin, and Juliana Nurillah, "Perilaku Perceraian Di Bima; Studi Tentang Keputusan Cerai Gugat Dan Cerai Talak," *Jurnal Al-Ahkam: Jurnal Hukum Pidana Islam* 6, no. 2 (2024): 197–212.
[67] Nurjannah Nurjannah et al., "Faktor Penyebab Tingginya Angka Cerai Gugat Di Kecamatan Lembah Melintang Kabupaten Pasaman," *Journal of Education, Cultural and Politics* 5, no. 1 (2025): 70–78.
[68] Arsyad and Ja'far, "Penyebab Kasus Cerai Gugat."
[69] Rita Latassaqia, "Cerai Gugat Pasangan Pernikahan Dini Atas Penelantaran Prespektif Gender," *JURNAL USM LAW REVIEW* 8, no. 1 (2025): 282–303; Tri Ratna Herawati et al., "Alasan Gugat Cerai Pada Perkawinan Di Bawah Umur Di Kabupaten Sleman," *Asas Wa Tandhim: Jurnal Hukum, Pendidikan Dan Sosial Keagamaan* 4, no. 1 (2025): 47–56.
[70] Lalu Irawan Muda, "Pertimbangan Majlis Hakim Terhadap Perkara Gugatcerai Pekerja Migran Indonesia (PMI)," *MODELING: Jurnal Program Studi PGMI* 12, no. 1 (2025): 151–161.

الزوج).[٧١] وفي المقابل، درس هارهاب (٢٠٢٥) الاجتهاد القضائي المتعلق بـ"المفقود" (اختفاء أحد الزوجين) كسبب لرفع دعوى التفريق من قبل الزوجة، وبيّن من خلال تفسير المادة ١٩ من اللائحة الحكومية رقم ٩ لعام ١٩٧٥ والمادة ١١٦ بند (ب) من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية أن مثل هذا النوع من الدعاوى يُعد مشروعًا وفقًا للقانون الإيجابي.[٧٢] وهذا يدل على أن الدولة تعترف بتعقيد دوافع التفريق، والتي لا تقتصر على الانتهاكات الجسدية فحسب، بل تشمل أيضًا الظروف الاجتماعية والنفسية. وبهذا، تؤكد نتائج هذه الدراسات أن دعاوى التفريق من قبل الزوجات هي ظاهرة لا تتأثر فقط بديناميكيات الحياة الزوجية، بل تستند كذلك إلى أسس معيارية تتطور باستمرار وفقًا لحاجات المجتمع.

وتظهر مراجعة الدراسات السابقة أن أسباب دعاوى التفريق من قبل الزوجات تدور غالبًا حول عوامل باتت مألوفة في البحوث، مثل الخيانة، والعنف الأسري، والإهمال، والضغوط الاقتصادية، وعدم الرضا الجنسي، بالإضافة إلى الديناميكيات الاجتماعية الأسرية. ومع ذلك، فإن الدراسات التي تناولت بشكل خاص أسباب التفريق المرتبطة بالحالة الطبية أو البيولوجية للزوج، مثل اضطرابات الأعضاء التناسلية التي تؤدي إلى عدم الوفاء بالنفقة الباطنية (النفقة الجنسية)، لا تزال نادرة. علمًا بأن النفقة الباطنية تُعد من الجوانب الجوهرية في الزواج وفقًا للشريعة الإسلامية وكذلك قانون الزواج الإندونيسي. ويثير هذا الفراغ البحثي سؤالًا مهمًا حول كيفية تقييم المحاكم الشرعية للحالات التي يُستند فيها إلى عدم تحقق العلاقة البيولوجية بسبب عيب خلقي لدى الزوج، ومدى الحماية القانونية الممنوحة للزوجة التي تتعرض لأضرار نفسية وروحية في ظل هذه الظروف.

وتأتي هذا البحث لتقديم إسهام جديد من خلال بحث معمّق ومحدد حول سبب دعاوى التفريق المتعلقة بعدم تحقق النفقة الباطنية نتيجة خلل في الجهاز التناسلي للزوج، وذلك عبر تحليل قانوني لقرار المحكمة الدينية في سينغيتي رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt*. بخلاف البحوث السابقة التي ركّزت على العنف أو الإهمال أو الصراعات الاقتصادية، تضع هذا البحث الجانب البيولوجي والصحي الإنجابي كمرتكز قانوني في قضايا التفريق. وتُعد هذا البحث

[71] Heri Irawan, M Wagianto, and Gandhi Liyorba Indra, "Nafkah Pasca Perceraian Dalam Perkara Cerai Gugat (Studi Kritik Pada Pasal 149 KHI Terhadap Perkara Nomor 1145/Pdt. G/2010 PA JS)," *MABAHITS: Jurnal Hukum Keluarga* 6, no. 01 (2025): 1–14.
[72] Hasbiah Tunnaim Harahap, Sukiati Sukiati, and Muhammad Yadi Harahap, "Yurisprudensi Hukum Mafqud Sebagai Alasan Gugatan Cerai Melalui Putusan Pengadilan (Putusan Nomor 0027/Pdt. G/2016/PA. Srog)," *Innovative: Journal Of Social Science Research* 5, no. 4 (2025): 72–94.

E-ISSN: 3109-9130

ذات صلة في توسيع الفهم القانوني حول حدود واعتراف الحقوق الجنسية للزوجة داخل إطار الزواج، كما تفتح باب النقاش حول ضرورة تعزيز اللوائح التي تتيح إدراج النفقة الباطنية كسبب مشروع لرفع دعوى التفريق ضمن نظام الأحوال الشخصية الإسلامي في إندونيسيا.

يهدف هذا البحث إلى تحليل أسباب دعاوى التفريق التي تُقدَّم بناءً على عجز الزوج عن أداء النفقة الباطنية نتيجة خلل في الأعضاء التناسلية، وكذلك إلى تقييم تطبيق القانون الوضعي والشريعة الإسلامية في معالجة مثل هذه القضايا. بالإضافة إلى ذلك، يرمي البحث إلى دراسة أثر العجز الجنسي للزوج على الانسجام الأسري من منظور قانوني.

ويُقدِّم هذا البحث إسهامًا علميًا مهمًا من خلال إثراء الإطار النظري المتعلّق بتحقيق النفقة الباطنية في ضوء القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، خصوصًا فيما يتعلّق بحالات العجز الجنسي للزوج كأحد أسباب التفريق. ومن خلال الاستقصاء العميق لهذا الواقع، يُسهم البحث في سدّ الفجوة المعرفية التي لم تُتناوَل بعمق كافٍ في الأدبيات الفقهية والقانونية المتعلقة بالأسرة والشريعة الإسلامية.

وعلى المستوى العملي، فإن نتائج هذا البحث تحمل انعكاسات مهمة لصنّاع القرار، والمؤسسات القضائية، والممارسين في مجال قانون الأسرة، في صياغة سياسات أو آراء أكثر حساسية تجاه القضايا الشخصية التي تؤثّر في تماسك الأسرة .كما يمكن أن يُقدِّم هذا البحث إرشاداتٍ للأزواج والمستشارين الأسريين في التعامل مع مشكلات النفقة الباطنية داخل الحياة الزوجية.

وتتجلى المساهمة الرئيسة لهذا البحث في ثلاث نقاط أساسية: أولاً، من الناحية النظرية :يُحدِّد البحث ويُوضّح دور النفقة الباطنية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي كأساس لاتخاذ قرار التفريق في القضايا ذات الطابع الجنسي؛ وثانياً، من الناحية المنهجية :يُطوّر البحث منهجية تحليلية فقهية قانونية لدراسة دعاوى التفريق بناءً على الخلل التناسلي لدى الزوج، ويُقدِّم إطارًا تحليليًا مناسبًا في بحوث قانون الأسرة؛ وثالثاً، من الناحية التطبيقية :يُقدِّم البحث توصيات لصنّاع القرار والمؤسسات القضائية للاهتمام بالجوانب الشخصية المتعلقة بالعجز الجنسي في قضايا التفريق، كما يُوفِّر رؤى عملية لمستشاري الزواج الذين يواجهون مشكلات مماثلة.

ب- منهج البحث

E-ISSN: 3109-9130

يستخدم هذا البحث منهجًا نوعيًا (كيفيًا) بتصميم دراسة حالة لتحليل قرار المحكمة الدينية في سينغيتي رقم ٢٥٩ *Pdt.G/2012/PA.Sgt*/المتعلق بدعوى التفريق بسبب عدم الوفاء بالنفقة الباطنية الناتجة عن عيب في الجهاز التناسلي للزوج. وقد تم اختيار المنهج النوعي لأن الهدف من هذا البحث هو استكشاف وفهم الظاهرة القانونية التي وقعت في هذه القضية، بالإضافة إلى تحليل الآثار المترتبة في إطار القانون الوضعي والشريعة الإسلامية فيما يتعلق بمسألة النفقة الباطنية.

وقد تم جمع البيانات من خلال دراسة الوثائق والمقابلات. وتُعد الوثيقة القضائية موضوع البحث المصدر الرئيسي للبيانات. كما أُجريت مقابلات مع خبراء في قانون الأسرة الإسلامي وممارسين قانونيين للحصول على رؤى أعمق حول تطبيق القانون في مثل هذه الحالات. وقد استُخدم دليل مقابلة شبه مهيكل كأداة للمقابلات، صُمم لاستخلاص وجهات نظر الخبراء حول مدى ملاءمة وتطبيق الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في ما يخص النفقة الباطنية والتفريق .

وقد تم تحليل البيانات باستخدام منهج تحليل المضمون، والذي يتضمن تحديد القضايا القانونية البارزة في الحكم القضائي، وتحليلها لتقييم مدى سماح القانون الوضعي والشريعة الإسلامية بإمكانية التفريق القائم على العجز الجنسي أو عدم القدرة على تلبية العلاقة الباطنية.

ت- البحث ونتائجه

١. تحليل الأحكام وفقًا للقانون الوضيع في إندونيسيا

في قرار المحكمة الدينية بسِنْغِتِي رقم */Pdt.G/2012/PA.Sgt* ، كان السبب الرئيس الذي قدّمه المدعي لطلب التفريق هو وجود خلل في الأعضاء التناسلية للمدعى عليه، ما أدى إلى عجزه عن ممارسة العلاقة الزوجية بشكل طبيعي . وقد ادعى المدعي أن عضو المدعى عليه صغير جدًا، بحيث لا يمكنه القيام بعلاقة جنسية كاملة، الأمر الذي أدى إلى عدم الرضا الجنسي لدى المدعي.

في هذا السياق، يُوفّر القانون الإندونيسي الوضعي كما ورد في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج، لا سيما في المادة ١٩ الحرف (و)، أساسًا شرعيًا للطلاق في حالات العجز عن أداء الواجبات الزوجية .وتنص المادة المذكورة على أنه يمكن تقديم دعوى التفريق إذا وُجد عجز أحد الطرفين عن العيش مع الطرف الآخر كزوجين، والذي يُفهم هنا على أنه

E-ISSN: 3109-9130

عجز عن أداء العلاقة الحميمة في إطار الزواج. كما يدعم جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية هذا التوجه من خلال المادة ١١٦ الحرف (و)، التي تنص على إمكانية التفريق في حال وجود عجز جسدي أو نفسي يمنع العيش المشترك كزوجين.

تُعدّ ادعاءات المدعي المتعلقة بالخلل الجنسي دليلاً قويًا في طلب التفريق، لأن العلاقة الجنسية تُعدّ عنصرًا أساسيًا في الالتزامات الزوجية بحسب الشريعة الإسلامية والقانون الإندونيسي. وأفاد المدعي أنه منذ بداية الزواج، لم تتم العلاقة الزوجية إلا مرة واحدة فقط، وبعد ذلك رفض المدعى عليه الاستمرار فيها، بل أظهر نفورًا واشمئزازًا من المدعي.

وقد تم دعم هذه الادعاءات من خلال شهادة الشهود التي أكدت وجود مشاكل جنسية بين الطرفين، مما شكّل أساسًا كافيًا للاعتبار أن الخلل الجسدي لدى المدعى عليه قد أثر سلبًا على الزواج، وأدى إلى عدم القدرة على العيش المشترك بصورة منسجمة .كما صرح المدعي أنه لأكثر من شهرين لم تحصل أي علاقة زوجية، لا جسديًا ولا معنويًا، مما يُظهر عجز المدعى عليه عن أداء واجبه الأساسي في الزواج .وفي هذا السياق، تُعتبر الادعاءات المتعلقة بالعجز الجنسي، رغم طابعها الحساس والخاص، أساسًا مشروعًا لتقديم طلب التفريق وفقًا لما ينص عليه القانون.

أ) مدى التوافق مع القانون الإندونيسي الوضعي

اتبع قضاة المحكمة الدينية بسِنْغِتِي في هذه القضية نص المادة ٣٩ الفقرة (٢) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج، التي تنص على إمكانية التفريق عند عجز أحد الطرفين عن الوفاء بالواجبات الزوجية، والتي يُفهم منها عدم القدرة على العيش معًا كزوجين .كما تم الاستناد إلى المادة ١٩ الحرف (و) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٥، وكذلك إلى المادة ١١٦ الحرف (و) من المدونة الفقهية الإسلامية، والتي تنص صراحة على أن العجز عن أداء الواجبات الزوجية يُعد سببًا مشروعًا للطلاق.

تُظهر تطبيقات القانون الوضعي الإندونيسي في هذه الحالة أن القاضي قد أخذ بعين الاعتبار الأدلة المقدمة من المدعي، والتي شملت شهادات الشهود، وإقرار المدعي، ووثيقة الزواج الرسمية، مما يدل على وجود خلل لدى المدعى عليه حال دون تحقيق أهداف الزواج.

ومع ذلك، تُبرز هذه القضية تحديات عملية كبيرة في تطبيق قانون الأسرة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الجنسية ذات الطابع الحساس. ورغم أنها مُؤطّرة قانونيًا، فإن التعامل معها يتطلب نهجًا أكثر حرصًا لتجنب الإساءة أو الإضرار بالطرفين .لقد التزمت المحكمة بالإجراءات القانونية من خلال فحص الأدلة والاستماع إلى الشهود وتوفير فرصة للوساطة

E-ISSN: 3109-9130

التي للأسف لم تُكلل بالنجاح. ويُظهر القرار التزام المحكمة بمبدأ اليقين القانوني، مع ضمان تطبيق القواعد القانونية رغم حساسية القضية وإمكانية تأثيرها الاجتماعي الواسع.

ب) الأثر على مبدأ اليقين القانوني وممارسة القضاء

يكشف هذا القرار عن كيفية تطبيق مبدأ اليقين القانوني والعدالة التصالحية في قضايا التفريق. على سبيل المثال، تُبيّن محاولة الوساطة التي أجراها القاضي أن التفريق لا يُفضَّل إذا وُجدت إمكانية للمصالحة .غير أن فشل الوساطة يُشير إلى أن إعادة العلاقة قد تكون مستحيلة في ظل وجود عوامل جسدية أو نفسية تمنع استمرار الزواج .يمتلك المدعي في هذه الحالة أساسًا قانونيًا قويًا استنادًا إلى القانون الإندونيسي، وخاصة فيما يتعلق بالعجز الجنسي .ومع ذلك، يفتح هذا القرار المجال أمام تقييم إضافي لمفهوم العدالة التصالحية، وإمكانية تبني إجراءات أكثر حساسية للتعامل مع القضايا المشابهة بما يراعي كرامة الأطراف المعنية.

كما تُظهر هذه القضية تأثيرًا كبيرًا في ممارسة القضاء الأسري في إندونيسيا، خاصة في كيفية تعامل المحاكم مع القضايا الجنسية في الزواج، الأمر الذي يتطلب من القضاة مراعاة الأبعاد النفسية والاجتماعية إضافةً إلى الإجراءات القانونية.

ج) نقاط القوة والضعف في حُجج القاضي

يمكن اعتبار قرار القاضي صحيحًا من حيث الأساس القانوني والأدلة المقدَّمة. غير أن نقطة الضعف في الحُجج تكمن في غياب الأدلة الطبية التي تُثبت وجود الخلل التناسلي للمدعى عليه بشكل قاطع. وقد استند القرار بشكل رئيسي إلى شهادة المدعي والشهود، والتي رغم قبولها في السياق الشرعي، إلا أنها قد تحتاج إلى تعزيز بالأدلة الطبية الموضوعية لضمان قوة القرار واستقلاليته .ومن حيث مبدأ العدالة، فإن كشف تفاصيل جنسية خاصة جدًا قد يُلحق ضررًا نفسيًا واجتماعيًا بالأطراف المعنية، ما يُشكل تحديًا في تحقيق عدالة أسرية أكثر حساسية تجاه المسائل الشخصية.

تشير نتائج هذا البحث إلى أن عجز المدعى عليه عن أداء الواجبات الجنسية يُعدّ سببًا مشروعًا لطلب التفريق في سياق القانون الإندونيسي، وذلك تماشيًا مع أحكام المادة ١٩ (و) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤، والمادة ١١٦ (و) من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية. وقد أصبحت دعوى المدعية بشأن وجود خلل عضوي في العضو التناسلي للمدعى عليه دليلًا رئيسًا في إجراءات التفريق، رغم عدم دعمها بتقارير طبية قوية. وترتبط هذه النتيجة ارتباطًا وثيقًا بما توصلت إليه

دراسة دارماويجا وحسنَة (٢٠٢٠)، حيث حدّدت أن عدم قدرة الزوج على توفير النفقة المادية والباطنية يُعدّ من العوامل الرئيسة للطلاق. وتُظهر كلتا الدراستين أهمية الوفاء بالواجبات الزوجية، سواء من الناحية الاقتصادية أو الجنسية، بوصفها من مسببات التعاسة الزوجية التي تقود في نهاية المطاف إلى التفريق.[٧٣] كما أن فشل عملية الوساطة في هذا البحث يتوافق مع نتائج دراسة رُحمة (٢٠٢٢)، التي أثبتت أن إهمال الزوج لواجباته، سواء في الإنفاق أو في صيانة كرامة الأسرة، كثيرًا ما يكون سببًا قويًّا للقاضي في إصدار حكم التفريق.[٧٤]

ومع ذلك، هناك اختلاف في المنهج المستخدم في هذا البحث مقارنةً بالدراسات السابقة، لا سيما فيما يتعلق بجانب كشف العيوب. فقد ركّزت دراسة نور عزيما (٢٠٢٠) ورحماواتي (٢٠٢٣) على أن كشف عيوب الزوج أو تقصيره في النفقة يُعدّ عاملاً محوريًّا في كثير من قضايا التفريق للضرر، وأن هذا العامل غالبًا ما يؤخذ بعين الاعتبار في أحكام القضاة.

أما هذا البحث، فتُظهر أن الخلل الجسدي لدى المدعى عليه، وإنْ كان سببًا مشروعًا للطلاق، إلا أن الإفصاح عن قضايا شخصية وحساسة لا يزال يُشكل تحدّيًا في الممارسة القضائية.[٧٥] ومن ثم، وعلى الرغم من تأكيد هذا البحث لما توصّلت إليه الدراسات السابقة بشأن أهمية الوفاء بالواجبات في الحياة الزوجية، فإن الباحث يؤكد كذلك على ضرورة تبني نهج أكثر حساسية وحرصًا في تناول القضايا الشخصية التي قد تؤثر في الحكم القضائي، كما أوصى بذلك كل من رفايدة ومدني(*2024*) .[٧٦]

٢. تحليل الأحكام وفقًا للشريعة الإسلامية

إن الحكم في قضية التفريق بدعوى الزوجة ضد زوجها في الدعوى رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt* يستند إلى الأسس القانونية والوقائع التي ظهرت في جلسات المحكمة. وقد ركز جوهر القضية على إخلال الزوج بواجباته الظاهرة والباطنة، وعلى عجزه عن ممارسة العلاقة الزوجية بشكل طبيعي بسبب خلل في أعضائه التناسلية. وبناءً على شهادة

[73] Edi Darmawijaya and Ferra Hasanah, "Peran Suami Istri Terhadap Peningkatan Angka Perceraian Di Mahkamah Syar'iyyah Blangkejeren," *El-USRAH: Jurnal Hukum Keluarga* 3, no. 1 (2020): 84–100.
[74] Fatimatuz Zahro and Salsabila Annisa Rohmah, "Studi Putusan Hakim Pada Perkara Cerai Gugat Nomor 474/Pdt. G/2020/Pa. Js Terhadap Hak Nafkah Iddah," *Masadir: Jurnal Hukum Islam* 2, no. 1 (2022): 379–392.
[75] Masayu Fatiyyah Nuraziimah, "Analisis Putusan Pengadilan Agama Magelang Tentang Pembebanan Nafkah Mut'ah Dan Iddah Dalam Perkara Cerai Gugat (Studi Putusan Perkara Nomor 0076/PDT. G/2017/PA. MGL)" (2020); Sindi Nurlita Ayu Rahmawati, "Faktor Penggunaan Hak Ex Officio Hakim Dalam Menentukan Kewajiban Suami Pada Cerai Talak Verstek (Studi Putusan Perkara Nomor: 287/Pdt. G/2022/PA. Bla)" (2023).
[76] Rifki Rufaida and Mohammad Thoyyib Madani, "Kelalaian Tanggung Jawab Suami Sebagai Alasan Gugat Nafkah Istri," *Kabillah: Journal of Social Community* 9, no. 1 (2024): 229–242.

E-ISSN: 3109-9130

المدعية المدعومة بشهادتين من أقاربها المقربين، ثبت أنه خلال أكثر من ثلاث سنوات من الزواج، لم يتم الجماع إلا مرة واحدة فقط دون تحقيق أي رضا جنسي. إضافة إلى ذلك، كان الزوج نادرًا ما يعود إلى البيت ولم يوفر النفقة بصورة مناسبة، بل تغيب لأشهر دون عذر.

وقد رأى مجلس قضاة المحكمة الدينية بسِنْغِتِي أن هذه الوقائع تُشكّل أساسًا كافيًا للطلاق، وذلك وفقًا للمادة ٣٩ الفقرة (٢) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج التي تنص على أن التفريق لا يتم إلا إذا تعذر العيش المشترك بين الزوجين بسلام. كما استند الحكم إلى المادة ١٩ الحرف (و) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٥، وإلى المادة ١١٦ الحرف (و) من جمع الأحكام الإسلامية بأندونيسية التي تنص على أن استمرار النزاع والشقاق دون أمل في المصالحة يُعد سببًا مشروعًا للطلاق.

واستشهد مجلس القضاة برأي الفقهاء كما ورد في "فقه السنة" لسيد سابق، حيث يُذكر أن القاضي إذا وجد أدلة قوية على استحالة استمرار العشرة الزوجية، ولم تنجح محاولات الصلح، فيجوز له أن يحكم بطلاق بائن. وبناءً على ذلك، حكمت المحكمة بفسخ عقد الزواج ووقوع طلاق بائن صغرى بحق الزوج المدعى عليه.

كما تضمّن الحكم أمرًا إداريًا إلى كاتب المحكمة بإبلاغ مكتب الشؤون الدينية بنسخة الحكم لتسجيله في سجل التفريق الرسمي، وذلك وفقًا للمادة ٨٤ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن القضاء الديني بعد تعديله. وقد تم استيفاء جميع الجوانب الشكلية والإجرائية للحكم وفقًا لمبادئ العدالة والعلانية والالتزام بالقانون. غير أن التحليل النقدي للحكم يُظهر أن القاضي قد اعتمد على مقاربة نصية وإجرائية دون أن يُضمّن مرجعيات صريحة من مقاصد الشريعة، رغم أن القضية تمسّ حقوقًا جوهرية مثل حق الحياة والكرامة والحق الجنسي واستقرار الأسرة، وهي من أسس مقاصد الشريعة. مما يُبرز أهمية تقييم مدى اتساق الحكم مع المقاصد العليا للشريعة الإسلامية.

أ) النظر من الفقه الإسلامي

يُعد قرار المحكمة الدينية بسِنْغِتِي رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt* متوافقًا إلى حدٍّ كبير مع مبادئ الشريعة الإسلامية في قضايا التفريق، ولا سيّما في حالة عجز أحد الزوجين –وهو الزوج في هذه الحالة عن أداء الواجبات الباطنية في الحياة الزوجية.

E-ISSN: 3109-9130

ومن منظور الفقه الإسلامي، تُصنَّف هذه الحالة ضمن الوقائع التي تندرج تحت أحكام خاصة تُعطي للزوجة الحق في طلب التفريق القضائي إذا كان الزوج يعاني من حالة طبية دائمة تمنعه من أداء العلاقة الزوجية.

وقد بيَّن ذلك الإمام النووي في "روضَة الطالبين"، حيث أوضح أنه إذا أصيب الزوج بالعجز الجنسي أو فقد عضوه التناسلي نتيجة مرضٍ أو حادثٍ يُؤدي إلى عدم القدرة على الجماع، فإن للزوجة الحق في الخُيار، أي أن تختار بين الاستمرار في الزواج أو طلب التفريق .وقد جاء في نصّه, "فالتعنين مثبت للخيار وكذا الجب إن لم يبق ما يمكن الجماع به - وفي معناه المرض المزمن الذي لا يتوقع زواله ولا يمكن الجماع معه."[٧٧] ومعنى ذلك أنه إذا فَقَد الزوج قدرته الجنسية بسبب مرض دائم، فيجوز للزوجة أن تطلب الفسخ لما فيه من إخلال بحقوقها الزوجية، لا سيما وأن الواجب الجنسي من الحقوق الأساسية التي يلتزم بها الزوج.

وفي هذه القضية، قدمت الزوجة دعوى التفريق بناءً على عجز الزوج عن أداء واجباته الشرعية، وبالتحديد عدم قدرته على إقامة العلاقة الزوجية الطبيعية بسبب تشوّه في أعضائه التناسلية، مما يُعد سببًا مشروعًا وفقًا للفقه الإسلامي لفسخ الزواج. فالفِقه يمنح الزوجة الحق في اختيار إنهاء العلاقة الزوجية إذا ثبت أن الزوج غير قادر على إيفاء حقوقها الجنسية. كما يتضح من الحكم أيضًا أنه ينسجم مع القاعدة الفقهية لا ضرر ولا ضرار. ففي هذه الحالة، أدى عجز الزوج عن أداء العلاقة الزوجية إلى ضررٍ نفسي وجسدي كبير للزوجة .وبما أنه لا سبيل لإصلاح العلاقة، فإن التفريق يُعدّ حلاً مشروعًا من أجل رفع الضرر عنها، وهذا ما تُقره الشريعة الإسلامية في مثل هذه الحالات.

إضافةً إلى ذلك، يُعد القرار منسجمًا مع قاعدة المصلحة المرسلة (المصلحة المطلقة)، التي تُعنى بجلب المصالح ودرء المفاسد .فطلاق الزوجة هنا لا يُحقق مصلحتها فقط، بل يُتيح للطرفين فرصة لبدء حياة جديدة أكثر استقرارًا نفسيًا واجتماعيًا، بعيدًا عن المعاناة التي قد تنتج عن استمرار زواج غير متكافئ.

ومع أن الحكم يتوافق في مضمونه مع قواعد الفقه الإسلامي، إلا أنه كان من الأفضل أن يُشير القاضي صراحةً إلى المرجعيات الفقهية المتعلقة بـ المصلحة المرسلة، وغيرها من القواعد المقاصدية ذات الصلة، مثل رفع الحرج، دفع الضرر، تحقيق السعادة الزوجية، صيانة العرض، وحفظ الكرامة. الإشارة الصريحة إلى هذه القواعد تُغني الحكم من

[٧٧] محيي الدين يحيى بن شرف النووي, *روضة الطالبين وعمدة المفتين* (دمشق: المكتب الإسلامي, ١٤١٢ هـ).

E-ISSN: 3109-9130

الناحية الفقهية، وتُظهِر إدراكًا أعمق للتطبيق العملي لأحكام الشريعة في مجال القضاء الأسري. وبالتالي، فإن تأهيل القضاة الشرعيين وتأمين تدريب معمق في أصول الفقه ومقاصده يُعد أمرًا ضروريًا لتعزيز قدرتهم على التعامل مع القضايا الدقيقة والمعاصرة في محاكم الأسرة، مع الحفاظ على الموازنة بين النص الشرعي والواقع الاجتماعي.

ب) مدى توافق قرار القضائي مع مقاصد الشريعة

تُعدُّ مقاصد الشريعة إطارًا مفاهيميًا في الفقه الإسلامي، حيث تهدف إلى تحقيق خمسة مقاصد أساسية تتمثل في: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل، وحفظ المال. وفي سياق هذه القضية، يمكن تحليل ثلاثة من هذه المقاصد بعمق، وهي: حفظ النفس، حفظ النسل، وحفظ المال.

أولًا: من جهة حفظ النفس، يظهر أن هذا الحكم ينحاز إلى حماية حق الزوجة في نيل السكينة النفسية والمعاملة الروحية اللائقة. إن عجز المدعى عليه عن إقامة العلاقة الزوجية، إضافة إلى انقطاعه المطوّل عنها، أدى إلى معاناة نفسية وضغط عاطفي شديد على المدعية. ووفقًا لما ذكره الإمام الشاطبي في كتابه *الموافقات*، فإن الشريعة تهدف إلى جلب المصالح ودرء المفاسد. وفي هذه الحالة، يُعتبر انعدام العلاقة الزوجية مفسدةً ظاهرة، ويُعد الحكم بالتفريق إجراءً لرفع الضرر. وعليه، فإن قرار المحكمة بقبول دعوى التفريق يتماشى مع مقصد حفظ النفس وكرامة المرأة وإنسانيتها.

ثانيًا: يظهر مقصد حفظ النسل بشكل جلي في هذه القضية. إذ إن الوظيفة البيولوجية للزواج كوسيلة للتكاثر قد تعطلت نتيجة انعدام العلاقة الجنسية الطبيعية بين الزوجين. وتؤكد الوقائع أن عدم إنجاب الأطفال لأكثر من ثلاث سنوات من الزواج لا يعود إلى مشاكل في الخصوبة، وإنما بسبب وجود خلل في العضو التناسلي للزوج، مما يُظهر إخلالًا بمقصد النسل. وفي كتب الفقه، مثل *المجموع* للإمام النووي، تُعدّ العلاقة الجنسية حقًّا وواجبًا متبادلين بين الزوجين، وعند تعذّر هذا الواجب بشكل دائم مع ما يترتب عليه من ضرر نفسي، يُصبح التفريق جائزًا ومشروعًا.

ثالثًا: من منظور حفظ المال، ثبت أن المدعى عليه لم يُقدّم النفقة الكافية للمدعية. فقد شهد الشهود بأن الزوج لم ينفق سوى مليون روبية فقط خلال عامٍ كامل، مما يُشير إلى وجود خلل اقتصادي وظلم داخل الحياة الزوجية. ولا يقتصر مقصد المال في الشريعة على حماية المال كمادة، بل يشمل أيضًا الوفاء بالاحتياجات الأساسية للزوجة، وهي مسؤولية شرعية على عاتق الزوج. وبناءً على ذلك، فإن فسخ العلاقة الزوجية لا يُعدّ مجرد إجراء شكلي، بل هو خطوة مقاصدية لرفع العبء الاقتصادي ومنع استمرار الضرر.

ومع الأسف، لم يذكر القاضي في هذا الحكم مقاصد الشريعة بشكل صريح كأساس للتعليل القانوني، على الرغم من أن مضمون الحكم يحقق هذه المقاصد بصورة جوهرية. وفي إطار تطوير الفقه الإسلامي المعاصر، كما طرحه الدكتور جاسر عودة، يجب أن تُعتمد المقاصد كمرجعية أساسية تُضفي الشرعية الأخلاقية والاجتماعية على الأحكام القضائية. إن التصريح بالمقاصد داخل منطوق الأحكام من شأنه أن يُثري البناء الفقهي ويُعزّز الحجية العادلة للحكم.

وبناءً عليه، يمكن استخلاص أن القرار رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt* قد حقق مقاصد الشريعة في حفظ النفس، والنسل، والمال من الناحية الموضوعية. غير أن المحكمة لم تُوظف المقاصد بشكل منهجي صريح كأداة تحليل قانوني. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تعزيز الكفاءة القضائية في فهم وتطبيق المقاصد باعتبارها مرجعًا معياريًا لاتخاذ القرارات في ساحة القضاء الشرعي.

تُظهر النتائج الرئيسة لتحليل قرار المحكمة الدينية بسينغتي رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt* أن التفريق الذي أقرّته هيئة المحكمة يستند إلى عدم قدرة الزوج على أداء الواجبات المادية والباطنية تجاه زوجته، مما أثّر بشكلٍ بالغ على انسجام الأسرة واستمرار الحياة الزوجية. وعلى الرغم من أن الأساس القانوني في الحكم لم يُشر صراحةً إلى مقاصد الشريعة، فإن مضمون منطوق الحكم يعكس حفظ النفس، و حفظ النسل، و حفظ المال. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه فرحات والأمرزي (*2025*)، حيث أكّدا أن النزاع المستمر (الشقاق) يمكن أن يكون أساسًا مشروعًا للطلاق في الفقه الإسلامي إذا كان استمرار الزواج يفضي إلى مفسدة. ويُعزز النهج المقاصدي الذي قدّماه شرعية التفريق بوصفه وسيلة لحماية العقل والنفس للزوجة، وهو ما يُشير إلى مرونة الشريعة الإسلامية في التعامل مع أوضاع أسرية غير صحية تحقيقًا للمصلحة العامة.[٧٨]

[78] Ahmad Farhat, M Fahmi al-Amruzi, and A Sukris Sarmadi, "Analisis Tafsir Dan Fikih Tentang Pertengkaran Terus Menerus Dan Syiqaq Sebagai Alasan Perceraian," *Al Qalam: Jurnal Ilmiah Keagamaan dan Kemasyarakatan* 19, no. 1 (2025): 406–425.

ومن ناحية أخرى، تختلف هذا البحث في تركيزها عن دراسات حُسين (*2025*)،[٧٩] وإرسول وصفرياني (*2025*)،[٨٠] وأرفا وتورنيب (*2025*)،[٨١] التي شدّدت على أهمية تطبيق مقاصد الشريعة بشكل شامل، لا سيما حفظ النفس، في تنظيم نفقة الأبناء ووضعهم القانوني بعد التفريق. بينما ركّز حكم محكمة سينغتي على اختلال العلاقة بين الزوجين، وسّعت تلك الدراسات أفق المقاصد لتشمل الجوانب التالية للحكم، مثل حقوق الأطفال والعدالة في التوزيع بعد التفريق. وهذا يدل على أن سياق القضية وتركيزها يؤثران في نطاق تطبيق المقاصد.

وعلاوة على ذلك، تناولت دراسة إقبال *(2025)* قضايا التفريق المرتبطة بتعاطي المخدرات، مؤكدة على أهمية حفظ العقل في تقييم مشروعية دعاوى التفريق. وبذلك، تُؤكد هذا البحث أيضًا أن أسس المقاصد تمثل نقطة التقاء في تقييم مشروعية التفريق في ظروف متعددة، إلا أن توظيف المقاصد بشكل صريح ضمن البناء القانوني الرسمي لا يزال محدودًا. لذلك، تبرز الحاجة إلى وضع صيغة منهجية أكثر وضوحًا وتكاملًا بين التعليل القانوني الإيجابي ومقاصد الشريعة في اجتهادات القضاة مستقبلاً.

ث- الخاتمة

قرار المحكمة الدينية بسينغتي رقم *259/Pdt.G/2012/PA.Sgt* يظهر أن التفريق الذي تقدمت به المدعية استند إلى عجز المدعى عليه عن الوفاء بالواجب الجنسي، وذلك وفقًا لأحكام القانون الإيجابي في إندونيسيا ومبادئ الشريعة الإسلامية. على الرغم من أن الادعاء بوجود خلل جنسي لدى المدعى عليه لم تدعمه أدلة طبية قوية، إلا أن المحكمة أخذت بعين الاعتبار أدلة أخرى مثل شهادة الشهود واعتراف المدعية. يعكس هذا الحكم تطبيقًا مناسبًا لقانون الأسرة، رغم التحديات التي تثيرها القضايا الشخصية الحساسة، التي تتطلب نهجًا دقيقًا لتجنب الإضرار بالأطراف المعنية اجتماعيًا أو نفسيًا.

[79] Faizal Husen, "Implementasi Sema Nomor 5 Tahun 2021 Pada Perkara Gugatan Sita Terhadap Harta Mantan Suami Dalam Pemenuhan Hak-Hak Anak Di Pengadilan Agama Bangkinang Dalam Perspektif Yuridis Dan Hukum Islam (Studi Putusan Nomor 1283/Pdt. G/2023/PA. Bkn)" (2025).
[80] Isma Irsul and Laela Safriani, "Tantangan Status Hukum Anak Pasca Perceraian: Perbandingan Maqashid Syariah Dan Hukum Nasional," *Jurnal Al-Wasith: Jurnal Studi Hukum Islam* 10, no. 1 (2025): 39–48.
[81] Faisar Ananda Arfa and Ibnu Radwan Siddiq Turnip, "Perceraian Dan Hak-Hak Pasca Perceraian Dalam Hukum Keluarga Islam," *Jurnal Riset Multidisiplin Edukasi* 2, no. 6 (2025): 494–508.

من منظور الشريعة الإسلامية، يتوافق هذا القرار مع مبدأ مقاصد الشريعة، خاصة في حماية النفس والنسل والمال. ومع ذلك، لم يشير الحكم بشكل صريح إلى مبدأ المقاصد، وهو ما كان من شأنه أن يعزز اعتبارات الحكم ويمنح شرعية أخلاقية للقرار. لذلك، من الضروري تعزيز الفهم بشأن مقاصد الشريعة وتطبيقها في ممارسات القضاء لضمان أن القرار القانوني لا يستند فقط إلى الإجراءات، بل أيضًا يأخذ في اعتباره الجوانب الأخلاقية والاجتماعية الأوسع.

ج- المراجع

النووي, محيي الدين يحيى بن شرف. *روضة الطالبين وعمدة المفتين*. دمشق: المكتب الإسلامي, ١٤١٢ هـ

Andika, Okta Pratama. "Disfungsi Seksual Dan Dampaknya Dalam Keharmonisan Rumah Tangga (Studi Putusan Pengadilan Agama Gedong Tataan Nomor: 265/Pdt. G/2020/PA. Gdt)." UIN RADEN INTAN LAMPUNG, 2023.

Annissa, Rizqa Hannur. "Pemenuhan Hak Nafkah Lahir Dan Batin Dalam Keluarga Punk Perspektif Mubadalah (Studi Kasus Di Kota Salatiga)." Universitas Islam Negeri Salatiga, 2024.

Arfa, Faisar Ananda, and Ibnu Radwan Siddiq Turnip. "Perceraian Dan Hak-Hak Pasca Perceraian Dalam Hukum Keluarga Islam." *Jurnal Riset Multidisiplin Edukasi* 2, no. 6 (2025): 494–508.

Arsyad, Mufid, and A Kumedi Ja'far. "Penyebab Kasus Cerai Gugat." *AL-SULTHANIYAH* 14, no. 2 (2025): 211–222.

Baharuddin, A Zamakhsyari, and Rifqi Qowiyul Iman. "At-Tafrîq Al-Qadhâ'i And The Religious Courts' Authority In Deciding A Divorce." *Syariah: Jurnal Hukum dan Pemikiran* 20, no. 1 (2020): 1–12.

Billah, Mu'tashim. "Fikih Difabel: Analisis Hukum Menceraikan Pasangan Yang Menjadi Difabel." *INKLUSI* 11, no. 1 (February 29, 2024): 23–44.

Darmawijaya, Edi, and Ferra Hasanah. "Peran Suami Istri Terhadap Peningkatan Angka Perceraian Di Mahkamah Syar'iyyah Blangkejeren." *El-USRAH: Jurnal Hukum Keluarga* 3, no. 1 (2020): 84–100.

Falah, Nabilah. "Pemenuhan Hak Dan Kewajiban Suami Istri Pada Pasangan Long Distance Marriage." *AL-ASHLAH: Jurnal Hukum Keluarga dan Hukum Islam* 1, no. 2 (2022): 124–141.

Farhat, Ahmad, M Fahmi al-Amruzi, and A Sukris Sarmadi. "Analisis Tafsir Dan Fikih Tentang Pertengkaran Terus Menerus Dan Syiqaq Sebagai Alasan Perceraian." *Al Qalam: Jurnal Ilmiah Keagamaan dan Kemasyarakatan* 19, no. 1 (2025): 406–425.

Harahap, Hasbiah Tunnaim, Sukiati Sukiati, and Muhammad Yadi Harahap. "Yurisprudensi Hukum Mafqud Sebagai Alasan Gugatan Cerai Melalui Putusan Pengadilan (Putusan Nomor 0027/Pdt. G/2016/PA. Srog)." *Innovative: Journal Of Social Science Research* 5, no. 4 (2025): 72–94.

Herawati, Tri Ratna, Muthmainnah Muthmainnah, Cipto Sembodo, Ika Kartika Sari, and Sahril Fadli. "Alasan Gugat Cerai Pada Perkawinan Di Bawah Umur Di Kabupaten Sleman." *Asas Wa Tandhim: Jurnal Hukum, Pendidikan Dan Sosial Keagamaan* 4, no. 1 (2025): 47–56.

Husen, Faizal. "Implementasi Sema Nomor 5 Tahun 2021 Pada Perkara Gugatan Sita Terhadap Harta Mantan Suami Dalam Pemenuhan Hak-Hak Anak Di Pengadilan Agama Bangkinang Dalam Perspektif Yuridis Dan Hukum Islam (Studi Putusan Nomor 1283/Pdt. G/2023/PA. Bkn)" (2025).

Irawan, Heri, M Wagianto, and Gandhi Liyorba Indra. "Nafkah Pasca Perceraian Dalam Perkara Cerai Gugat (Studi Kritik Pada Pasal 149 KHI Terhadap Perkara Nomor 1145/Pdt. G/2010 PA JS)." *MABAHITS: Jurnal Hukum Keluarga* 6, no. 01 (2025): 1–14.

Irsul, Isma, and Laela Safriani. "Tantangan Status Hukum Anak Pasca Perceraian: Perbandingan Maqashid Syariah Dan Hukum Nasional." *Jurnal Al-Wasith: Jurnal Studi Hukum Islam* 10, no. 1 (2025): 39–48.

Jainuddin, Jainuddin, Andi Alauddin, and Juliana Nurillah. "Perilaku Perceraian Di Bima; Studi Tentang Keputusan Cerai Gugat Dan Cerai Talak." *Jurnal Al-Ahkam: Jurnal Hukum Pidana Islam* 6, no. 2 (2024): 197–212.

Khasani, Irkham. "Tinjauan Hukum Keluarga Islam Mengenai Sadomasokisme Dalam Hubungan Suami Isteri" (2013).

Latassaqia, Rita. "Cerai Gugat Pasangan Pernikahan Dini Atas Penelantaran Prespektif Gender." *JURNAL USM LAW REVIEW* 8, no. 1 (2025): 282–303.

Muda, Lalu Irawan. "Pertimbangan Majlis Hakim Terhadap Perkara Gugatcerai Pekerja Migran Indonesia (PMI)." *MODELING: Jurnal Program Studi PGMI* 12, no. 1 (2025): 151–161.

Nuraziimah, Masayu Fatiyyah. "Analisis Putusan Pengadilan Agama Magelang Tentang Pembebanan Nafkah Mut'ah Dan Iddah Dalam Perkara Cerai Gugat (Studi Putusan Perkara Nomor 0076/PDT. G/2017/PA. MGL)" (2020).

Nurjannah, Nurjannah, Susi Fitria Dewi, Fatmariza Fatmariza, and Henni Muchtar. "Faktor Penyebab Tingginya Angka Cerai Gugat Di Kecamatan Lembah Melintang Kabupaten Pasaman." *Journal of Education, Cultural and Politics* 5, no. 1 (2025): 70–78.

Rahmawati, Sindi Nurlita Ayu. "Faktor Penggunaan Hak Ex Officio Hakim Dalam Menentukan Kewajiban Suami Pada Cerai Talak Verstek (Studi Putusan Perkara Nomor: 287/Pdt. G/2022/PA. Bla)" (2023).

Rosyidah, Atik. "Upaya Pemenuhan Nafkah Batin Para Suami Tenaga Kerja Wanita (TKW) Dan Implikasinya Terhadap Kesakinahan Keluarga: Studi Kasus Desa Padas, Kecamatan Dagangan, Kabupaten Madiun." Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim, 2006.

Rufaida, Rifki, and Mohammad Thoyyib Madani. "Kelalaian Tanggung Jawab Suami Sebagai Alasan Gugat Nafkah Istri." *Kabillah: Journal of Social Community* 9, no. 1 (2024): 229–242.

Sungarso, Harjan Syuhada. *Fikih Madrasah Aliyah Kelas XI*. Bumi Aksara, 2021.

Zahro, Fatimatuz, and Salsabila Annisa Rohmah. "Studi Putusan Hakim Pada Perkara Cerai Gugat Nomor 474/Pdt. G/2020/Pa. Js Terhadap Hak Nafkah Iddah." *Masadir: Jurnal Hukum Islam* 2, no. 1 (2022): 379–392.